

Distr.: General  
27 January 2023  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه بياناً يتعلق بالمناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في 26 كانون الثاني/يناير 2023 بشأن موضوع "الاستثمار في البشر لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المعقدة"، بصدد البند المعنون "بناء السلام والحفاظ على السلام" (انظر المرفق). وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها، وهو بيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فانيسا فرايزر  
الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

بيان أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أولوف سكوغ، السفير ورئيس الوفد، ومندوب الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن "بناء السلام والحفاظ على السلام: الاستثمار في البشر لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المعقدة"

نيويورك

26 كانون الثاني/يناير 2023

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام مقدونيا الشمالية<sup>(1)</sup>، والجبل الأسود<sup>(1)</sup> وصربيا<sup>(1)</sup> وألبانيا<sup>(1)</sup> وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك<sup>(1)</sup>، والبلد المحتمل ترشيحه جورجيا، فضلا عن أندورا.

ونود أن نشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. ويكتسي هذا الموضوع أهمية أكبر في ضوء خطة الأمين العام، "خطة جديدة للسلام" التي نؤيدها بقوة. ونظرا لتزايد النزاعات في العالم وعيش ربع سكان العالم في مناطق متأثرة بالنزاعات، لذا فإن الوقت قد حان ليحتل منع نشوب النزاعات وبناء السلام مركز الصدارة في أولوياتنا.

أولا وقبل كل شيء، يجب على مجلس الأمن، الذي يضطلع بمسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتحلى بأعلى معايير السلوك، من خلال احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبالنسبة للأعضاء الدائمين، فإن هذا يعني الامتناع عن استخدام حق النقض إذا كان ثمة خطر محتمل بارتكاب جرائم الفظائع الجماعية وعدم إساءة استخدام حق النقض عندما يكونون أطرافا في نزاع. وسيكون تنفيذ المبادرة الفرنسية - المكسيكية بتعليق استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية خطوة جديرة بالترحيب.

ونرحب بقرار الجمعية العامة التاريخي 262/76 الذي أنشأ "تكليفا دائما بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، الذي صدر في 26 نيسان/أبريل 2022، وقد تكون له آثار طويلة الأجل على العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يعتمد عدسة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في جميع أعماله. ويشمل ذلك أن يقف المجلس وراء الأمين العام وممثليه الخاصين ووسطائه ومبعوثيه الذين يعملون باسمه لتعزيز السلام في الميدان. وتأييد مجلس الأمن بالإجماع للمهام التي كثيرا ما تكون حساسة ومعقدة التي يضطلع بها هؤلاء الممثلون أمر أساسي لنجاحهم.

(1) لا تزال مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك جزءا من عملية تحقيق الاستقرار والانتساب.

ومن الضروري أيضا تقوية الروابط بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، بغية الاستفادة الكاملة من الدورين الفريدين اللذين تضطلع بهما اللجنة، وهما تقديم المشورة ومد الجسور. واللجنة في وضع جيد بصفة خاصة لتشجيع التحليلات المشتركة بين العدد المتزايد من بعثات الأمم المتحدة المتكاملة وإعلام وتوجيه عمليات الانتقال لكل من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ومن الضروري زيادة تعزيز هذه الممارسة والاسترشاد بها بصورة منهجية من خلال عمل أخصائيي الانتقال ومستشاري السلام والتنمية والبيئة فضلا عن المنسقين المقيمين.

وحبذا لو أُجريت أيضا حوارات تفاعلية غير رسمية، على مستوى الخبراء، قبل اجتماعات مجلس الأمن أو زيارته، في الحالات التي قد يحتاج فيها المجلس إلى مشورة اللجنة. ويمكن أن تكون هذه الأفكار المشتركة مفيدة أيضا في وضع توجيهات للجنة بناء السلام عندما تعد تقارير خطية لينظر فيها المجلس.

ولدى مجلس الأمن أيضا مجموعة من الأدوات الأخرى تحت تصرفه للتصدي بشكل أفضل للتهديدات الناشئة ولمضاعفات المخاطر. وآلية الأمن المناخي واحدة من الأمثلة الجيدة، فهي تجمع بين خبرة إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في مجال منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وخبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. كما أن إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي لأعضاء مجلس الأمن المعني بالمناخ والأمن مثال هام على أداة تساعد المجلس على التصدي للتهديدات الناشئة ومضاعفات المخاطر، مثل تغير المناخ.

ثالثا، كما تشير المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة، يجب على منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أن تعتمد نهجا كليا وأن تستثمر في البشر والمؤسسات القادرة على الصمود بشكل أفضل في وجه النزاع وعلى بناء سلام مستدام. ويضطلع صندوق بناء السلام بدور رئيسي في دعم الجهود المنسقة عبر الصلة الرابطة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكثر من 60 في المائة من التمويل لصندوق بناء السلام، ولكن من الواضح أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة في تمويل بناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأن تمويل بناء السلام في أيلول/سبتمبر الماضي، بتيسير من كينيا والسويد. ونتطلع إلى مواصلة اللجنة الخامسة نظرها في الأنسبة المقررة لصندوق بناء السلام.

وقبل أسبوعين، أفاد الأمين العام بأن 11 ألف مدرسة لا تزال مغلقة في جميع أنحاء منطقة الساحل بسبب العنف، وأن 40 مليون طفل في تلك المنطقة لم يلتحقوا بالمدارس. وفي أفغانستان، التي زارتها نائبة الأمين العام أمينة محمد في مطلع هذا الأسبوع، يحظر على الفتيات الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات. إنَّ التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وهو أساس مجتمعات مرنة وسلمية ومستدامة. ولقد وضعنا التعليم في صميم التعافي بعد الجائحة، وضاعفنا تقريبا مخصصات الإنفاق على التعليم في العالم إلى أكثر من 6 بلايين دولار للفترة 2021-2027.

ونعلم أيضا أنه كلما زادت المساواة بين الجنسين في إحدى الدول زاد فيها أيضا السلام وشمل الجميع. ومن ثمَّ فإنَّ بناء القدرة على الصمود والمؤسسات الفعالة يعني إزالة جميع الحواجز التي تحول دون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا يعني الاستثمار في النساء والفتيات وضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع مناحي المجتمع. وفي حالات النزاع، يعني ذلك أيضا ضمان أن تشارك المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات السلام والأمن وبناء السلام. وبالمثل، من المهم تعزيز المشاركة المجدية للشباب في جميع جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وأخيراً، يريد الاتحاد الأوروبي اغتنام الطاقات الكامنة في الخطة الجديدة للسلام، وأن يحافظ أيضاً على تركيزه على الأهداف الطموحة التي حددناها بالفعل بشكل جماعي في خطة عام 2030. ويمثل وضع خطة جديدة للسلام فرصة طيبة لإعادة الحيوية إلى التزام الأمم المتحدة الطويل الأمد بمنع نشوب النزاعات في حين وقتها وبصورة منسقة ومستدامة.

ومن الضروري أيضاً أن تكون عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، والنظام الدولي القائم على القواعد والمؤسس على قاعدة ميثاق الأمم المتحدة، وقيمة التعددية - كوسيلة فعالة ومستدامة لمواجهة التحديات التي تواجه السلام والأمن العالميين - في صميم الخطة الجديدة للسلام.

وبوسعي أن أؤكد لكم دعم الاتحاد الأوروبي المستمر لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام. وسنواصل العمل على تعزيز هذه الجوانب من عمل مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع.